صناعة النشر والآثار السلبية
لتزوير الكتب على الصناعة

أ- **مقدمة:**

إن مفهوم الثقافة بالمعنى العام هو المكون الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والأخلاق والفنون والعادات والتقاليد التي يكتسبها الإنسان وتتطور معه باعتباره عضوًا في المجتمع، مع ضرورة أن يكون هناك ناتج عن هذه المصطلحات، ويعبر الإنسان بنفسه عنها في عمل أو منتج يطلق عليه منتج ثقافي، ويجسد في صورة من صور الملكية الفكرية لمن أنتج هذا المنتج الثقافي.

ومنذ اختراع آلة الطباعة عام 1440م على يد يوحنا جوتنبرج، تحول المنتج الثقافي الذي كان في شكل مخطوط باليد يقتنيه عدد محدود من النخب إلى الكتاب المطلوب الذي يتيح لآلاف القراء اقتناءه.

فصناعة النشر بالمفهوم العام، هي إنتاج الرسائل الفكرية للإنسان لأخيه الإنسان على أوعية خارجية قابلة للتداول بين الناس، وفي أشكال متعددة مثل الكتاب والدوريات والمصغرات الفيلمية، والمواد السمعية والبصرية والأقراص المدمجة وشبكة الإنترنت.

ويعد الكتاب هو الوسيلة الأولى للثقافة والتعليم، بل الوعاء الجامع والشامل لكل مكونات الثقافة، لأنه يحمل داخله فكر الإنسان وإبداعه لأخيه الإنسان. فمنذ اختراع الكتابة قبل الميلاد بستة آلاف سنة، كانت البدايات الأولى لشكل الكتاب من خلال تسجيل الإنسان لأفكاره على المواد الموجودة في بيئته، مثل: الحجارة، وجدران المعابد وغيرها، وعندما اختراع المصريون ورق البردي، والآشوريون ألواحَ الطين، كان شكل الكتاب في مرحلته الثانية إلى أن وصل إلى مرحلته الثالثة في شكله التقليدي الحالي عند اختراع الطباعة عام 1440م.

ثم ظهرت أشكال أخرى، مثل: المصغرات الفيلمية والمواد السمعية والبصرية والأقراص المدمجة، ووصل الكتاب في مرحلته الرابعة مع مستحدثات التكنولوجيا بظهور شبكة الإنترنت بما يسمى الكتاب الإلكتروني أو الرقمي.

وأصبح مفهوم النشر، هو نشر المحتوى على آلية وسيط يوجد الآن أو يظهر في المستقبل.

ومن المعروف أن صناعة النشر هي قلب الصناعات الثقافية إلا أن هذه الصناعة في عالمنا العربي ومنها مصر حديثة، إذا ما قورنت بما هو حادث في العالم الغربي، بل إن هذه الصناعة بالمفهوم الخاص وهو الكتاب الورقي، قد بدأ منذ ما يزيد عن مائتي عام في مصر وبلاد الشام، وفي معظم البلدان العربية أقل من ذلك بكثير فالفارق الزمني كبير بين بدايات صناعة

النشر في عالمنا العربي وبين العالم الغربي، هذا الفارق أدى إلى وجود قواعد ثابتة ومستقرة تنظم العلاقات بين أطراف صناعة النشر (المؤلف - الطابع - المؤلف) وبينهم الناشر والقارئ لدى الغرب، بينما لا يزال عالمنا العربي يفتقر إلى وجود قواعد متعارف عليه بين أطراف هذه الصناعة وأهمها الوعى المجتمعي لكل الأطراف بأهمية احترام حقوق الملكية الفكرية.

مما سبق يتضح أن صناعة النشر في بلدنا وعالمنا العربي، صناعة ضعيفة لا تتخذ خطًّا صاعدًا، بل يتأرجح بين صعود وهبوط، بل إنها من أكثر الصناعات التي تتعرض لأزمات كبيرة عند حدوث أي منعطفات غير طبيعية يمر بها الوطن العربي، فهي ما زالت في بداياتها مقارنة بالعالم الغربي.

ب- المشكلات التي تواجه صناعة النشر قبل جائحة كورونا:

1- ضعف الاهتمام بتنمية عادة القراءة لدي الأفراد منذ الصغر.
2- ارتفاع نسبة الأمية والتي تقلل من الكميات المطبوعة.
3- عزوف المتعلمين والمثقفين عن القراءة.
4- تعاظم أجهزة الرقابة وتشددها.
5- تفشي ظاهرة التزوير ورقيًّا وإلكترونيًّا بالاعتداء على حقوق الملكية الفكرية للمؤلف والناشر.
6- الارتفاع المستمر في معدل الضرائب على نشاط دور النشر، والتي تصل إلى نسب مرتفعة بخلاف الرسوم الأخرى، واعتباره مثل أي نشاط تجاري لا يتضمن رسالة للمجتمع.
7- الارتفاع المستمر في الضرائب والرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاج الكتاب، فضلًا عن ضريبة القيمة المضافة.
8- الارتفاع المستمر في أسعار الدعاية والإعلان بوسائل الإعلام.
9- الارتفاع المستمر في تكاليف الشحن وعدم وجود خطوط منتظمة.
10- تراجع إنشاء المكتبات التجارية لارتفاع تكلفة الاستثمار.
11- قلة عدد المكتبات العامة مقارنة بعدد السكان.
12- تواضع وتراجع الميزانيات المخصصة لشراء الكتب في المكتبات العامة والمراكز الثقافية والمكتبات المدرسية والجامعية.
13- عدم إتاحة الفرصة أمام المؤلف والناشر العربي في نشر وطبع الكتاب المدرسي والذي يمثل الركيزة الاساسية في النهوض بصناعة النشر كما هو معمول به في البلدان المتقدمة.
14- أخرجت ثورات الربيع العربي (العراق -اليمن -سوريا -ليبيا -تونس) من سوق الكتاب العربي وأثرت بشكل كبير في تراجع صناعة النشر في العالم العربي.

15- التضييق على حرية النشر وأشكال التعبير للإنتاج الثقافي والمعرفي العربي، مما يخالف المواثيق الدولية ومجاراة لمتطلبات عصر المعرفة وتقنيات الاتصال، وتمشيًا مع حرية التجارة العالمية.

16- عدم وجود قاعدة بيانات عن صناعة النشر العربي.

17- عدم وجود دراسات عن الميول القرائية في العالم العربي.

18- قلة وجود مشاريع ثقافية قومية تحفز وتشجع على القراءة.

19- قلة الكميات المطبوعة والتي لا تتناسب مع عدد سكان العالم العربي الأمر الذي لا يمكن للناشرين العرب تحقيق وفورات مالية كبيرة تساعد في نشر أعمال ومشروعات كبيرة.

20- تدني العائد المادي للناشر مقابل الوقت والجهد والمال الذي يستثمره في مجال النشر، وبالتالي تدني الإمكانات المالية لمعظم الناشرين العرب بحيث لا تساعدهم في التوسع في مجال النشر، ليصبح ناشرًا عالميًّا.

21- عدم الدراية الكاملة لدى أجهزة الدولة المنوط بها حماية حقوق الملكية الفكرية، وإنفاذ القانون في مدى خطورة الاعتداء عليها.

هذه المشكلات التي كانت تواجه صناعة النشر على سبيل المثال وليس الحصر الكلي قبل جائحة كورونا، وأخطرها تفشي ظاهرة التزوير بالاعتداء على حقوق الملكية الفكرية.

ج- المشكلات التي واجهت صناعة النشر مع جائحة كورونا:

1- انخفضت نسبة مبيعات الناشرين العرب خلال عام 2020 بنسبة 75% مقارنة بعام 2019م.

2- إلغاء المعارض العربية باستثناء معرض الشارقة، وهي تمثل ما يزيد عن 50% من المبيعات الإجمالية للناشرين العرب سنويًّا.

3- تراجع عدد إصدارات الناشرين العرب بنسبة تتراوح ما بين 50% إلى 75% في عام 2020م.

4- انسحاب عدد من الناشرين بنسبة 35% من مهنة النشر بعد الاستغناء عن العاملين لديهم.

5- لم تزد نسبة مبيعات الكتب الورقية من خلال المنصات الإلكترونية عن 15%، ومثلت نسبة مبيعات الكتب الإلكترونية عن 10%، وهذه النسب لا تعوض نسب الانخفاض الحاد في إجمالي مبيعات الناشرين.

6- تقلص ميزانيات شراء الكتب في الجهات والهيئات المسئولة عن اقتناء الكتب.

7- نظرًا لعدم اعتراف الحكومات العربية بأن النشر صناعة كما هو في العالم الغربي الأمر الذي أدى إلى عدم استفادة الناشرين من المبالغ التي خصصتها الحكومات العربية لمجابهة الأثار السيئة على مختلف المهن والحرف.

هذه بعض المشكلات التي واجهت صناعة النشر من جراء جائحة كورونا.

د- الآثار السلبية لتزوير الكتب على صناعة النشر:

1- صناعة النشر مهددة بالانهيار والتوقف نتيجة ازدياد تفشي ظاهرة تزوير الكتب ورقيًّا وإلكترونيًّا وزيادة أعداد المقرصنين الذين يسرقون حقوق المؤلف والناشر، فالتزوير ورقيًّا تسبب في خسائر فادحة للعشرات من دور النشر، مما أدى لغلق بعضها بسبب ما تتكبده من خسائر، فلا تستطيع الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الدولة من ضرائب وتأمينات وخلافه، وحتى المصروفات الأساسية والمرتبات اللازمة لاستمرار نشاطها، مما يعود بالخسارة على الاقتصاد القومي أيضًا.

وفي الآونة الأخيرة تكاد معظم إصدارات الناشرين قد تم تزويرها إلكترونيًّا، حيث يتم تحميلها بصيغة PDF وإتاحتها للجمهور على الرغم من أن هذه الكتب تتمتع بالحماية القانونية، حيث يتم الاعتداء على عشرات الآلاف من الكتب المحمية دون إذن من مؤلفيها أو ناشريها، عبر مواقع التواصل الاجتماعي وعبر صفحات الإنترنت يستخدمها عشرات الآلاف من الأفراد والهيئات منتهكين بذلك قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية التي رسخها وكفلتها كافة القوانين والمواثيق الدولية، ويحرمون الناشرين والمؤلفين من 80% من دخلهم، الأمر الذي أصبح يشكل خطرًا داهمًا على صناعة النشر في الوطن العربي، ويزيد من غلق العديد من دور النشر، وانصراف الكُتّاب والمؤلفين عن التأليف لعدم وجود مردود مالي عن مؤلفاتهم، الأمر الذي يعتبر انتكاسة ثقافية وكسرًا لأقلام المبدعين والمؤلفين الذين هم نبراس الأمة وعنوان رفعتها وتقدمها.

2- تؤدي ظاهرة الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية على المستوى المحلي إلى قتل الفكر والإبداع لدى كُتّابنا ومفكرينا، وهم الذين يمثلون القوى الناعمة، لما لها من تأثير على المستوى الوطني والعربي والدولي.

3- تؤدي ظاهرة التزوير إلى إهدار أموال الدولة لتهربهم الضريبي، وتخفيض القيمة المضافة للناتج القومي، بسبب توقف الناشرين عن الإنتاج وإغلاق منشآتهم.

4- تؤدي ظاهرة الاعتداء على حقوق الملكية الفكرية على المستوى الدولي إلى وقوع البلاد تحت طائلة العقوبات الدولية؛ لأن المزورين لم يكتفوا بتزوير أو تقليد الكتب المصرية والعربية ورقيًّا وإلكترونيًّا، بل تعدى ذلك لدور النشر الأجنبية، ووصلوا من الجرأة إلى عرض هذه الكتب داخل بلدانهم، وكذلك تصديرها للبلدان العربية، بل وعرضها في المعارض العربية.

5- تؤدي ظاهرة التزوير إلى هدم صناعة التأليف والنشر، بما يستبعد الكتاب العربي ويخلي الساحة للناشر الأجنبي الذي تتعد أسواقه، ويستطيع تحمل التعدي على حقوق الملكية الفكرية، وتتراجع حركة النشر باللغة العربية وانسحاب المستثمرين من قطاع النشر للاستثمار في قطاعات أكثر رواجًا، ويرسخ الاغتراب الثقافي، حيث سيعتمد القارئ العربي على مؤلفات بلغة أجنبية ليحصل على مستجدات الثقافة وهدم للهوية العربية.

6- وجود نزاعات وخلافات قانونية بين بعض الناشرين والمؤلفين عندما يلجأ بعض القراصنة بوضع أسماء دور نشر ومؤلفين على بعض الكتب التي يقومون بتزويرها بخلاف دور النشر أو المؤلفين للكتب المزورة بمعرفتهم.

7- نظرًا لوجود فروق في أسعار الكتب المزورة عن الكتب الأصلية بنسبة تتعدى 60% مما رسخ في ذهن القارئ أن الناشر يستغله بالمغالاة في تسعير الكتب، فيفقد ثقته في الناشر صاحب الحقوق، ويشيع في المجتمع ثقافة عدم احترام حقوق الملكية الفكرية مبررًا بذلك القارئ حصوله على الكتاب بأسعار رخيصة مقارنة بالسعر الأصلي، دون أن يدرك أن المزور هو لص يسرق المؤلف والناشر، حيث لا يتحمل تكاليف إعداد وتجهيز الكتاب للنشر، وسداد حقوق المؤلف، وأيضًا التزامات الدولة من ناحية الضرائب والتأمينات وخلافه.

هـ - مقترحات للحد من تزوير الكتب مصريًا وعربيًا:

أولًا: التزوير الورقي:

1- ضرورة إعادة النظر في قوانين حماية الملكية الفكرية في البلدان العربية عامة وخاصة في مصر قانون رقم 82 لسنة 2002م، وذلك بتغليظ العقوبات لمنتهكي حقوق الملكية الفكرية، لتتناسب مع حجم الأضرار التي يسببها المزورون للمؤلفين والناشرين.

2- نشر التوعية بين أفراد المجتمع بأهمية احترام حقوق الملكية الفكرية عبر وسائل الإعلام المختلفة ونوعيتهم على أن الاعتداء على المصنفات المحمية يعتبر جريمة وإهدارًا للمقدرات واقتصاديات الوطن العربي.

3- حث الحكومات العربية بدعم وتزويد المكتبات العامة والمراكز الثقافية ومكتبات المدارس والجامعات والوزارات بأحدث الإصدارات والمؤلفات مما يوفر للقارئ والباحث والطالب ما يبحث عنه بالطرق الآمنة، ومما يضمن عمليات الشراء من أصحاب الحقوق الأصليين من الناشرين.

4- حث الجهات الأمنية ورجال النيابة بكل دولة بتكثيف الحملات الأمنية على المطابع ودور النشر المقرصنة.

5- عمل دورات تدريبية وورش عمل للجهات الرقابية والأمنية للتوعية والإرشاد بالضبط والتحقيقات والمحاكمات الخاصة بقضايا حقوق الملكية الفكرية لإحكام إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات المنصوص عليها في القانون من الحبس والغرامة والمصادرة للكتب المزورة وأيضًا الآلات المستخدمة في عملية التزوير.

6- مناشدة وزارات التربية والتعليم بإدراج تدريس حقوق الملكية الفكرية ضمن مناهجها للتلاميذ والطلاب، حتى يشبوا على احترامها.

7- إنشاء نيابات متخصصة لحماية حقوق الملكية الفكرية لتراكم خبرات رجال النيابة بها مع صحة توصيف الجرائم وإحالتها إلى المحاكم الاقتصادية دون إحالتها إلى المحاكم العادية.

8- تدعيم الإدارة العامة لشرطة مباحث المصنفات وحماية الملكية الفكرية بالمزيد من الضباط لمجابهة المقرصنين في المجالات كافة.

9- ضرورة أن تكون أقسام مباحث المصنفات في مديريات الأمن بالمحافظات تابعة للإدارة العامة لمباحث المصنفات لتسهيل قيام هذه الأقسام بعملها.

10- ضرورة التزام السادة وكلاء النيابة بالكتاب الدوري الذي أصدره معالي النائب العام السابق والذي ينص على الآتي:

أ- أن يكون اتحادا الناشرين المصريين والعرب هما اللذان تحول لهما النيابة العامة واقعة التزوير لإعداد تقرير عن ذلك، وليس دار الكتب القومية أو نقطة الاتصال.

ب- تطبيق قانون اتحاد الناشرين المصريين بشأن معاقبة من يمارس مهنة النشر دون أن يكون مسجلًا في سجل اتحاد الناشرين بالحبس والغرامة والمصادرة.

ج – معاقبة المزور بتهمة تعدٍّ على العلامة التجارية للناشر، والنموذج الصناعي المتمثل في الشكل الطباعي للكتاب، وهما مملوكان للناشر.

د-مطالبة المزور بتقديم البطاقة الضريبية وإلا يعتبر جريمة تهرب ضريبي.

هـ -ضرورة مطالبة المزور بفاتورة أو عقد يبيح له عرض وبيع الكتب وإلا يكون يعمل دون سجل تجاري.

و– معاقبة المطابع التي تقوم بطباعة الكتب المزورة والتحفظ على الآلات طبقًا للقانون.

ز – ضرورة قيام وكلاء النيابة بإثبات تعدد العقوبة في حالة وجود أكثر من كتاب مزور لدى البائع الذي يعرض كتبًا مزورة.

ح – ضرورة تسليم الكتب المضبوطة المزورة إلى اتحاد الناشرين لإتلافها، حتى لا تتسرب مرة أخرى إلى الأسواق.

ط– التنسيق بين الأحياء واتحاد الناشرين في عدم منح رخص أكشاك في الشوارع أو سور الأزبكية، أو سوق النبي دانيال، وخلافه إلا بموافقة اتحاد الناشرين المصريين؛ لأنه يعلم من يقومون ببيع وترويج الكتب المزورة.

ثانيًا: التزوير الإلكتروني:

1- ضرورة التنسيق والتعاون بين الإدارة العامة لمباحث المعلومات «الإنترنت» واتحاد الناشرين المصريين للشكاوى المقدمة من الناشرين للمواقع المقرصنة، وذلك لحجبها.

2- حث وزراء الداخلية العرب من خلال اجتماعاتهم الدورية برعاية جامعة الدول العربية على ضرورة التصدي للاعتداء على حقوق الناشر والمؤلف ورقيًّا وإلكترونيًّا، بالقيام بحملات أمنية، واتخاذ الإجراءات القانونية نحو حماية صناعة النشر العربي وأيضًا اتخاذ الآتي:

أ- اتخاذ اللازم نحو إغلاق المواقع التي تعرض كتبًا مقرصنة.

ب- اتخاذ الإجراءات القانونية ضد أصحاب المواقع المقرصنة.

جـ- التنبيه واتخاذ اللازم نحو المنصات الكبرى، مثل جوجل وفيس بوك وإنستجرام وغيرها التي تتيح لهذه المواقع والصفحات التواجد على منصاتها.

د- نشر التوعية لدى أجهزة الشرطة بأهمية الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية، وأن الاعتداء الإلكتروني على المصنفات المحمية جريمة ويترتب عليها مسئولية جنائية ومدنية.

هـ- حث وزراء الثقافة العرب من خلال اجتماعاتهم الدورية برعاية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «ألكسو» على ضرورة انضمام الدول العربية التي لم توقع وتصدق على اتفاقيتي WCT، WPPT، وذلك لإتاحة الحق لهذه الدول في حجب المواقع المقرصنة.

و – مخاطبة الدول العربية من خلال جامعة الدول العربية بالتنبيه على المكتبات العامة والمراكز الثقافية والمكتبات المدرسية والجامعية بعدم إتاحة الكتب المشتراه من الناشرين مجانًا، حيث توجد حقوق للمؤلف والناشر.

ز- ضرورة تضامن اتحاد الناشرين العرب والاتحادات القطرية في التصدي إلى المواقع الكبرى، مثل جوجل، وفيس بوك، وإنستجرام وغيرها برفع قضايا قانونية ومطالبتها بالتعويض المادي للناشرين الذين تنتهك كتبهم من خلال المواقع التي تتيح لهم التواجد على منصاتها.

خاتمة:

وفي النهاية لا نستطيع أن نمنع تزوير الكتب كلية، ولكن يمكن الحد منها بشكل كبير إذا استطعنا التعاون جميعًا ناشرين واتحادات ووزارات مسئولة مثل الداخلية والثقافة والإعلام والاتصالات وغيرها في التصدي لهذه الآفة الخطيرة التي تدمر صناعة النشر العربي، وذلك من خلال نشر الوعي لدى أفراد المجتمع بأهمية احترام حقوق الملكية الفكرية، وأيضًا تغليظ العقوبات من خلال تعديل القوانين للحفاظ على الفكر والإبداع العربي للمؤلفين، وصونًا للناشرين في استكمال سيرتهم فهم حائط الصد الأول في مجتمعنا للفتن والجهل والتطرف والإرهاب.

وفقكم الله

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

محمد رشاد

رئيس مجلس إدارتي

الدار المصرية اللبنانية

مكتبة الدار العربية للكتاب

ورئيس اتحاد الناشرين العرب